الأمم المتحدة

A/C.5/64/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
24 November 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماورير ..... (سويسرا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-54559 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

تنظيم الأعمال (A/C.5/64/1؛ A/C.5/64/L.1)

١ - **الرئيس:** دعا الأعضاء إلى النظر في برنامج عمل اللجنة الأوّلي والمؤقت المقترح للجزء الرئيسي من الدورة. وقد أُعد برنامج العمل الأولي على أساس قائمة بنود جدول الأعمال التي أحالتها الجمعية العامة إلى اللجنة (A/C.5/64/1). ولا تتضمن المذكرة المتعلقة بحالة إعداد الوثائق المتصلة بتلك البنود (A/C.5/64/L.1) التقارير التي صدرت أو قُدمت بعد تاريخ صدور المذكرة. وستصدر قائمة مستقلة بشأن المرحلة التي بلغها إعداد الوثائق في الجزأين الأول والثاني من دورة اللجنة المستأنفة.

٢ - وقال إنه يود أن يلقي الضوء على بعض التوصيات التي قدمها مكتب الجمعية العامة في تقريره الأول (A/64/250)، الذي اعتمدته الجمعية في جلستها العامة الثانية. وينبغي أن تتم اللجنة الخامسة عملها خلال الجزء الرئيسي من الدورة بحلول ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ونظرا للقيود المالية، ينبغي أن تبدأ جلسات اللجان الرئيسية، بما فيها الجلسات غير الرسمية، في تمام العاشرة صباحا وتُرفع بحلول الساعة السادسة مساء. وكانت الجمعية العامة قد قررت أيضا، وفقا لممارساتها السابقة، التجاوز عن شرط حضور ربع أعضاء أي لجنة رئيسية على الأقل ليعلن افتتاح الجلسة ويسمح ببدء المناقشة.

٣ - وأردف يقول إنه ينبغي بذل جهود للحد من عدد القرارات المتخذة وطولها، وينبغي ألا تتضمن القرارات طلبات للحصول على تقارير من الأمين العام ما لم تكن هذه التقارير ضرورية تماما لتنفيذ تلك القرارات أو مواصلة النظر في بند من البنود. وينبغي أن تكون القرارات أيضا عملية المنحى بقدر أكبر. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكتفي اللجان الرئيسية بالإحاطة علما بتقارير الأمين العام أو تقارير الهيئات الفرعية التي لا تحتاج إلى قرار من الجمعية العامة وينبغي ألاّ تناقشها وألا تعتمد قرارات بشأنها ما لم يكن قد طُلب إليها ذلك بصورة محددة.

٤ - وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية، وجّه الانتباه إلى المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، وإلى الفقرتين ١٢ و ١٣ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، بشأن الحاجة إلى ترك متسع كاف من الوقت للأمانة العامة لإعداد تقديرات النفقات الناشئة عن مشاريع القرارات، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة للنظر في تلك التقديرات. وقال إن هناك، على النحو المشار إليه في الفقرة ٣٦ من تقرير المكتب، حاجة في معظم الحالات إلى ما يزيد على ٤٨ ساعة كي يتمكن الأمين العام من استعراض الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على المقترحات المعروضة على الجمعية العامة. ولذا، فقد حث أعضاء الوفود على أن يبلغوا زملاءهم في اللجان الرئيسية الأخرى بأن من المهم كفالة القيام في الوقت المناسب بالنظر والبت في مشاريع المقترحات التي تترتب عليها آثار مالية في الميزانية البرنامجية.

٥ - **السيد الحاج** (السودان): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن عبء العمل الذي يقع على عاتق اللجنة قد أصبح أثقل من أي وقت مضى. ولذلك فمن المهم للغاية أن تتلقى الدول الأعضاء جميع الوثائق ذات الصلة في غضون الفترات الزمنية المحددة. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب بالتطورات التي حدثت مؤخرا في هذا الصدد، غير أنها تكرر التأكيد على أن قدرة الدول الأعضاء على الإعداد بشكل ملائم للمفاوضات لا يزال يعوقها التأخر في إصدار الوثائق.

٦ - وأضاف يقول إن استعداد المجموعة للنظر في أي بند من بنود برنامج العمل يتوقف على توافر جميع الوثائق

ذات الصلة بكل اللغات الرسمية الست في وقت مبكر بما فيه الكفاية لكي يتسنى للمجموعة تنسيق موقفها. ونتيجة لذلك، فالمجموعة مستعدة فقط للموافقة على برنامج العمل الأولي للأسبوع الأول من هذه الدورة.

٧ - وأشار إلى أنه لا بد من إجراء المفاوضات بشكل شمولي وشفاف. وقال إن المجموعة تعارض بشدة اتخاذ القرارات في إطار مجموعات صغيرة، ولا سيما بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية وجدول الأنصبة المقررة والإصلاح، كما تعارض فرض شروط على المفاوضات. وينبغي تعيين منسقين مستقلين للمفاوضات بشأن جدول الميزانية العادية وجدول عمليات حفظ السلام. واختتم كلمته قائلا إن المجموعة تعترض أيضا على أي ممارسات تقوض شرعية اللجنة وكفاءتها في الشؤون الإدارية والمتعلقة بالميزانية، وأن اللجنة ستتمكن من اتخاذ قرارات تخدم مصلحة المنظمة، باحترام آليات التفاوض القائمة والحق السيادي الذي تتمتع به كل دولة عضو في التعبير عن رأيها في الشؤون الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

٨ - **السيد أورنيوس** (السويد): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب: ألبانيا والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقال إن اللجنة ستنظر في العديد من المسائل المعقّدة والهامة في الدورة الحالية، بما فيها جدولا الأنصبة المقررة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وقال إن الاتحاد الأوروبي يعتقد، في هذا الصدد، أن وضع طريقة تتسم بالإنصاف وقدر أكبر من التوازن لتقاسم المسؤوليات المتعلقة بالميزانية أمر ضروري لتحقيق الفعالية في أداء المنظمة.

٩ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي سيدرس بعناية الميزانية البرنامجية المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/6) بغية تحقيق المزيد من الانضباط فيما يتصل بالميزانية واستخدام الموارد على أفضل وجه، مع الاستمرار في تمكين المنظمة في الوقت ذاته من الاضطلاع بولاياتها. ولتحقيق هذه الغاية، سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم عملية الإصلاح الإداري والجهود المبذولة لتحديث المنظمة.

١٠ - وذكر أنه ينبغي أن يكون بوسع اللجنة الانتهاء من عملها في الأجل المحدد في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، دون عقد جلسات ليلية أو في عطلة نهاية الأسبوع. وشدد، في هذا الصدد، على أهمية إصدار الوثائق في حينها بجميع اللغات الرسمية. ورغم حدوث بعض التحسن في هذا الصدد، فلا تزال التقارير الهامة تصدر متأخرة. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي لن يناقش أي تقارير تصدر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أو بعد هذا التاريخ.

١١ - **السيد هيلر** (المكسيك): تحدث باسم فريق ريو، فقال إن البلدان النامية لا تزال تواجه، بسبب قدراتها المحدودة، صعوبات في جهودها الرامية إلى التخفيف من أثر الأزمتين الاقتصادية والمالية الراهنتين. وينبغي أن تراعي ميزانية الأمم المتحدة تلك المسألة عن طريق استخدام موارد المنظمة بمزيد من الفعالية دون إعاقة قدرتها على الاضطلاع بولاياتها. وينبغي أن تعزز المنظمة أنشطتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبذل قصارى جهودها لتوزيع ميزانيتها بالتساوي بين الدعائم الثلاثة المتمثلة في الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

١٢ - وأضاف قائلا إن الفريق، رغم إحاطته علما بالنهج الحصيف الذي اتبعه الأمين العام في مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/63/600)، يشعر

مع ذلك بالقلق إزاء إمكانية تخصيص موارد إضافية لمشاريع غير مدرجة في مخطط الميزانية العام، ستترتب عليها، في حال إقرارها، آثار ذات شأن في البرامج والميزانية. وقال إن إدراج احتياجات جديدة هو بالطبع رهن بموافقة الجمعية العامة، وفقا لقراريها ٢١٣/٤١ و٢١١/٤٢. ويتفق الفريق مع اللجنة الاستشارية على أن الميزانية البرنامجية المقترحة كان ينبغي أن توفر مزيدا من المعلومات عن القضايا الإدارية الرئيسية والتغييرات الهيكلية التي تؤثر على الاحتياجات من الموارد. وكان ينبغي لها أيضا أن تقيم صلة جلية بين المبادرات الأخيرة المتعلقة بالسياسات والاحتياجات من الموارد، وتقدم صورة واضحة عن تدابير الإصلاح التي اتخذت، وآثارها على الميزانية والمكاسب المستمدة من تنفيذ هذه التدابير، فضلا عن تقييم للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف.

١٣ - واستطرد قائلا إن الفريق يتطلع إلى رؤية نتائج التقييم الذي يجريه مكتب إدارة الموارد البشرية لنظام استقدام الموظفين الذي تتبعه المنظمة، لأن تلك العملية قد أدت إلى تأجيل امتحان التوظيف التنافسي الوطني لعام ٢٠٠٩. كما يتطلع الفريق إلى معرفة الكيفية التي يعتزم بها مكتب إدارة الموارد البشرية تشجيع تحقيق توزيع جغرافي أكثر إنصافا لوظائف الفئة الفنية، وخصوصا الرتب الأعلى من الرتبة ف-٥.

١٤ - وفيما يتعلق بخطة المؤتمرات، قال إن الفريق يتطلع إلى نتائج الاستعراض الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية للظروف التي أدت إلى عدم كفاية خدمات المؤتمرات المتاحة لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩. وهو يتوقع أن تُترجَم تقارير نتائج الاستعراض الدوري الشامل الثلاثة عشرة إلى جميع اللغات الرسمية، على نحو ما اتفق عليه في الدورة الموضوعية للجنة المؤتمرات في عام ٢٠٠٩.

١٥ - وأشار إلى أن مسألة المشتريات تحظى بأهمية قصوى لدى فريق ريو الذي يثق في أنه يجري اتخاذ تدابير لمواصلة تعزيز إطار الرقابة الداخلية وزيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تقديم العطاءات لعقود مشتريات الأمم المتحدة، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٦٢.

١٦ - وشدد على أهمية العمل الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فرحب باقتراح الأمين العام تخفيف القيود المالية التي يواجهها المركز. وقال إن فريق ريو يؤيد أيضا الإسراع في منح الإعفاءات التي طُلبت بموجب المادة ١٩ من الميثاق.

١٧ - **السيد سيال** (باكستان): قال إن وفده يقدر برنامج العمل المتوازن وتعيين منسقين لتيسير المفاوضات بشأن مختلف بنود جدول الأعمال. وأشار إلى أنه بالرغم من أن عددا من قرارات الجمعية العامة يشدد على أنه ينبغي إصدار كل الوثائق بجميع اللغات الرسمية الست قبل ستة أسابيع من افتتاح الدورة، فإن عدم الامتثال لتلك القرارات أضحى الآن هو القاعدة بدلا من الاستثناء. وهناك نسبة كبيرة من الوثائق المهمة التي أصبح من المعتاد الآن صدورها متأخرة، وتترتب على هذه التأخيرات آثار جسيمة على نوعية المداولات في اللجنة. وأعرب عن رغبة وفده في رؤية أولى نتائج التدابير التي يعتزم الأمين العام اتخاذها لمعالجة الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلة.

١٨ - ومضى يقول إن الدول الأعضاء لا ينبغي أن تطلب معلومات تكميلية من الأمين العام إلا عند الضرورة القصوى من أجل تخفيف عبء العمل على الأمانة العامة والوفود الصغيرة وضبط تكاليف إنتاج الوثائق.

١٩ - وأشار إلى أن اللجنة الخامسة اضطرت في الدورة الثالثة والستين، تحت ضغط سياسي حاد، إلى أن تعالج في آخر لحظة، مسائل مهمة من بينها ميزانيات عمليات حفظ السلام. وبغية تفادي تكرار هذه العملية، لا بد للجنة أن تنجز أعمالها في غضون المدة المحددة بإجراء مشاورات غير رسمية في إطار روح التعاون والتفاهم المتبادل.

٢٠ - وشدد على الحاجة إلى تخصيص وقت كاف لإجراء مداولات مستفيضة، بالنظر إلى القيمة الاستراتيجية للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وجدول الأنصبة المقررة. وينبغي أن تسود روح الشفافية والشمولية خلال المفاوضات بشأن جميع البنود. وقال إن وفده يود أن يؤكد من جديد معارضته اتخاذ القرارات في إطار مجموعات صغيرة، ولا سيما بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية وجدول الأنصبة المقررة والإصلاح، ورفضه فرض أي شروط على المفاوضات بشأن الميزانية.

٢١ - **السيد ملروز** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يتطلع إلى العمل بشكل بنّاء مع الوفود الأخرى في الدورة الحالية.

٢٢ - **الرئيس**: قال إنه يفهم من ذلك أن اللجنة توافق على برنامج العمل الأولي والمؤقت المقترح على أساس أن المكتب سيضع في الاعتبار الآراء المعرب عنها ويُدخل على البرنامج التعديلات اللازمة.

٢٣ - وقد تقرر ذلك.

٢٤ - **الرئيس**: اقترح تحديد يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر موعدا نهائيا لتقديم الترشيحات لتعيينات ملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى، وعقد الانتخابات في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.